الجلسة الثامنة بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 15 ربيع الأول 1420 (1999/07/06)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد

رئيس مجلس المستشارين.

- **التوقيت** : ساعة وعشر دقائق ابتداء من الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا.
- **جدول الأعمال** :

1. مشروع قانون رقم 98.22

يقضي بإحداث وكالة للتنمية الاجتماعية.

2. مشروع قانون رقم 98.23

يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

* * *

*** السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين

افتتحت الجلسة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يخصص المجلس جلسة هذا الصباح لدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين :

أولا : مشروع قانون يقضي بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية.

ثانيا : مشروع قانون يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية أحيلا إلى مجلسنا من مجلس النواب، يعني بالنسبة للمشروع الثاني، بينما المشروع الأول أحيل لأول مرة على مجلس المستشارين.

عملاً بأحكام المادة 223 من النظام الداخلي أعطي الكلمة في البداية للحكومة لتقديم مشروع القانون الذي يقضي بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية، الكلمة للسيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني فليتفضل.

*** السيد خالد عليوة وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني**

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على المصطفى الكريم

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

كما هو في علمكم لقد حظيت القضية الاجتماعية في بلادنا منذ سنوات باهتمام الرأي العام المغربي بأكمله الذي هو مطالب بمحاولة الانكباب على بعض الجوانب المتعلقة بالخصاص الذي يطبع مجال التنمية الاجتماعية بصفة عامة في بلادنا، وبعض المجالات الخاصة بالنسبة للشغل ولقضايا التنمية بصفة عامة.

ولقد أقدمت الحكومة بإيعاز وتوجيه وأوامر من صاحب الجلالة نصره الله وأيده أقدمت على إحداث مشروع وكالة التنمية الاجتماعية وذلك بغية إعطاء فرصة لتنويع العمل الاجتماعي في بلادنا.

فكما تعلمون، لبلادنا سياسة حكومية في المجال الاجتماعي وهذه السياسة هي التي تتمثل في سياسة التعليم والتمدرس، سياسة الصحة، سياسة التشغيل، سياسة محو الأمية، سياسة الإسكان، سياسة محو السكن الغير اللائق، سياسة التجهيزات الأساسية المتعلقة بالخدمات الأولى للمواطنين إلى غير ذلك.

غير أنه يتبين على الرغم من وجود برامج جد مهمة نذكر من بينها برنامج الأولويات الاجتماعية الذي يهم 14 إقليم في بلادنا ويهتم بقضايا الصحة وقضايا التطهير وقضايا الماء وقضايا محو الأمية وتمدرس الأطفال في الأرياف، وهنا كذلك برامج أخرى مهمة من الناحية الاجتماعية ومنها برنامج الكهربة القروية وبرنامج الماء الصالح للشرب كذلك في المجال القروي.

هذا، هو إذا أردنا ،هاذي هي الهندسة العامة للبرامج الأساسية للسياسة الاجتماعية في بلادنا ، غير أنه يتبين أكثر فأكثر بأن قضية الخصاص الاجتماعي هي كذلك مرتبطة بدعم الفئات الاجتماعية اللي هي أكثر احتياج من أجل أن تحصل على أنشطة

اقتصادية قادرة على أن تدر عليها دخل وأن تخرجها من حالة الاحتياج إلى حالة الاندماج الاجتماعي.

ولذلك فهذه الوكالة أهم مايميزها هي أنها لا تعود البرامج التي ذكرت بل إنها تتمم هذه البرامج وتعطيها امتدادا على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، فمثلا أعطي مثالا ، دائما أعطي هذا المثال، إذا أخذنا برنامج الكهربة القروية سنجد بأن هذا البرنامج يمتد على عشرين سنة إذ أن هناك بعض المناطق التي يمكن ألا تحظى بوصول برنامج الكهربة القروية إلابعد أجل 10 أو 15 سنة في حين أنه بالإمكان أحيانا بتدخل استثنائي وسريع في منطقة معينة مثلا بالطاقة المتجددة والطاقة الشمسية يمكن إخراج ذلك المجموعة من حالة العزلة وإعطائها إمكانيات للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، دور الوكالة سيكون بالضبط القيام بمثل هذه التدخلات.

ولكن في نفس الوقت فمميزات هذه الوكالة هي أنها ليست وكالة تقنية أي أنها ليست هي التي سوف تنجز العمل ولذلك فسيتصورها المشروع كأنها أداة خفيفة المهم فيها هو تعبئة الإمكانيات المادية وتعبئة القدرات الموجودة سواء على مستوى الدول أو على مستوى الجماعات المحلية أو على مستوى المجموعات البشرية بالذات. فهذا هو ما سيطبع هذه الوكالة ويطبعها الرغبة في أن تنمي مشاريع مع المجموعات البشرية أينما وجدت أو مع الأفراد الذين لهم بعض المقترحات التي قد تساعدهم على الخروج من وضعية الاحتياج التي هي تكون فيها.

فهذه الوكالة هدفها الأساسي هي محاربة الفقر بوسائل إضافية غير الوسائل التقليدية والمتعارف عليها والمعهودة في بلادنا.

ولقد تم تصور هذه الأداة بشكل يعطيها :

أولا : مرونة في التعامل.

ثانيا : يعطيها فعالية في التدخل.

وثالثا : يعطيها مقدرة على أن تعبئ الموارد سواء كانت الموارد العمومية أو موارد ديال المساعدات الدولية أو الموارد ديال الجماعات المحلية.

وكما تلاحظون فللتعبير عن هذه الفلسفة التنموية الجماعية فلقد تصورنا هذه الوكالة بأنها مؤسسة عمومية لأنها مرتبطة بسياسة الدولة ولكن مؤسسة عمومية من نوع خاص، إذ أن المجلس الإداري لهذه المؤسسة يتشكل من ثلاثة أطراف : طرف اللي هو يتمثل للدولة والمتمثل في 6 وزارات وهي بإضافة إلى وزارة التشغيل، وزارة الدولة الداخلية، وزارة التجهيز، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الفلاحة، وأظن وزارة التوقعات الاقتصادية إذا لم تخني الذاكرة في هذا الموضوع.

إضافة لهذا غادي يكون في هذا المجلس الإداري كذلك القطاع الخاص المتمثل كذلك في ثلاث عناصر والقطاع الجمعوي المتمثل كذلك في ثلاث عناصر: فإذن هي لجنة أو مجلس إداري اللي هو ثنائي من جهة هناك دولة، ومن جهة ثانية هناك أطراف مشاركة أخرى اللي هي القطاع الخاص والقطاع الجمعوي وسوف تشتغل هذه إن شاء الله هذه الوكالة أولا في مرحلة أولى ببرامج نموذجية بحيث ماغدي يمكنشاي بين عشية وضحاها أنها تصبح ممتدة في جميع المجالات وعلى مختلف المعمور بالنسبة لبلادنا ، لكن هذه البرامج النموذجية سوف تكون برامج من الناحية المحلية في بعض المناطق التي سنجرب فيها بعض المبادرات وكذلك بالنسبة لبعض التوجهات لأنه غادي تعطى الأسبقية أولا وقبل كل شيء لإحدى الأدوات الأساسية في محو الفقر وهي خلق فرص للنشاط الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للسكان راه محو الفقر لا يمكن أن يتم فقط بالبرامج الإسعافية بل لا بد أن أن نعتبر أن هناك فئات من المواطنين قادرين على أنهم يخرجوا من هذه الحالة والوضعية الصعبة التي هم موجودون فيها إذا ما حظوا بدعم بسيط أحيانا الذي يمكنهم من الحصول على بعض الأنشطة التي تدر عليهم دخل وبالتالي تساعدهم على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بشكل عادي.

مثل هذه الوكالة موجود وهي تجربة ناجحة جداً في عدد من الدول النامية نذكر منها عدد الدول في أمريكا اللاتينية ولكن كذلك في العالم العربي، كاين النموذج المصري، النموذج اليمني والأردني والتونسي.

هادي بلدان اللي حقيقة بدات في هاذ التجربة حقيقة البعض منها بدا هادي 6 أو 7 سنوات وكتعطي إمكانيات حقيقة للتدخل اللي هي إمكانيات مهمة مثلا إلى خديت مثال ديال وكالات التنمية الاجتماعية بمصر، الآن بفضل الحركة ديالها والنشاط ديالها وكذلك الدعم اللي تتحصل عليه الميزانيات ديال الوكالات في مصر تتبلغ تقريبا 800 مليون دولار وذلك بفضل المساعدات لأن حتى المنظمات اللي هيا تتساعد في هذا المجال هي تتساعد لأنه تترغب في إيجاد أداة فعالة التي تهم تنشيط بعض البرامج المتجهة خصوصا إلى بعض الفئات وذلك عبر مناهج وأساليب للعمل اللي هي مناهج وأساليب العمل اللي هي جديدة وناجحة وفي نفس الوقت لها مردودية عالية، ستساعد إن شاء الله هذه الأداة على تحريك التشغيل. بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية التي هي الآن الفئات الأكثر تضررا من الوضعية الاقتصادية الحالية للبلاد مثلا بالنسبة للنساء ومثلا كذلك بالنسبة لعدد من الفئات داخل الوسط القروي.

فهذه وكالة سوف تنعكف أولا وقبل كل شيء على التنمية الاجتماعية في الوسط القروي.

وثانيا في التنمية الاجتماعية في المدار الحضاري أي في هوامش المدن في ضواحي المدن وخاصة الضواحي الشعبية لهذه المدن.

فهذه هي سيدي الرئيس، السادة المستشارون المحترمون، السمات العامة لهذا المشروع الذي ولله الحمد تمت مناقشته باستفاضة وبتدقيق داخل اللجنة وكنت سعيدا جدا بالمناقشة التي جرت داخل هذه اللجنة ومستواها العالي وأود هنا أن أشكر السيد رئيس اللجنة السيد أحمد العلمي الذي حقيقة بطريقة تدبير هذه اللجنة سعى جميع أطراف هذه اللجنة على أن تتلمس مختلف جوانب هذه القضية وهذه الوكالة وأن المناقشة التي دارت فيما بيننا كانت مناقشة حقيقة تهم من جهة إعطاء الفعالية والنجاعة لهذه الوكالة ومن جهة ثانية إعطاء جميع الضمانات لكي تكون لوجود هذه الوكالة قيمة زائدة عن البرامج التي الآن هي موجودة في بلادنا والسلام ورحمة الله تعالى وبركاته.(تصفيقات)

*** السيد رئيس اللجنة :**

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد مقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لعرض التقرير الذي أعده باسم اللجنة.

الكلمة للمستشار السيد الحاج الطاهري، فليتفضل.

*** المستشار السيد الحاج الطاهري :**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم إليكم تقرير لجنة التعليم للشؤون الثقافية والاجتماعية حول مشروع قانون رقم 99 .12 يقضي بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية وهكذا فقد عبّر جميع المتدخلين عن تعزيزهم وتعزيز فرقهم البرلمانية وهيئاتهم السياسية لكل الخطوات الرامية إلى تجذير التوجه الاجتماعي بكل أشكاله وعلى مختلف مستوياته على أساس نظرة شمولية ومتكاملة إلى مستلزمات النهوض بالاقتصاد الوطني في إطار الجهود المتواصلة لبلادنا لتوفير أسس ثابتة ودعائم راسخة لعملية تنموية فعالة ومنتجة تزداد فيها مساهمة الغالب الأعم من المواطنين من جهة أخرى كما تزداد وتيرة المستفيدين من ثمراتها مرحلة بعد أخرى.

ولقد أضحت الأبعاد الاجتماعية للسيرورة الاقتصادية والمالية والسياسية ذات أثر بالغ سواء عند رصد مؤشرات النمو، ودلالة النهوض والرخاء أو في إطار رصد العوامل الجوهرية لإعلاء شأن المقاولات في مجال التنافسية والاندماج وهكذا وكذا على صعيد العناصر الضرورية لتوفير مناخ سليم ومنعش للنسيج الاقتصادي الوطني.

أيها السادة،

إن الجميع على يقين بأن التضامن والتكافل من القيم الأصيلة في مجتمعنا والتي تجذرت فيه خلال مختلف مراحله

التاريخية حيث بلغت الشأو البعيد وظهرت بأبهى الصور التي لا يجادل في مستواها الرفيع إلا العنيد، في تعاليم الإسلام الذي ارتضاه المغاربة لأنفسهم دينا ولحياتهم منهجا ولفلسفتهم بالتدبير عمادا وبنياناً وهو ماسييسر بعون الله عمل هذه الوكالة سواء في إطار تحفيز روح الإخاء والمحبة لدى المواطنين أو على صعيد الاستفادة المثلى مما سيتوفر لها من موارد داخلية أو خارجية.

أيها السادة،

لقد ساد النقاش داخل اللجنة روح من الصراحة والموضوعية، يحذو الجميع رغبه صادقة وعزم وطيد على أن تنتظم شروط وظروف عمل هذه الوكالة في أحسن صورة من الصياغة القانونية كما استفرغ الجميع غاية الجهد في سبيل تلافي ما تأبه النظرة العملية والعلمية إلى هذا الموضوع إستنادا إلى معطيات الواقع ومقارنة بما يلاحظ هنا وهناك على كيفية عمل أمثالها من وسائل تتدخل الدولة في مختلف المجالات المرتبطة بعمل هذه الوكالة .

أيها السادة،

إن مما جعل دراسة هذا المشروع تتم في مستوى عالي من التنظير وتتسم بالصدق الأو ضح في التعبير والتفكير، إدراك الجميع بأن لجلالة الملك أيده الله ونصره أمتن الأسباب بنزول هذا المشروع إلى حيزالوجود وبأن لجلالته كما في أمثال هذه المكرمات وشبيه هذه الخطوات الرائدات الحرص الأكيد على أن يكون ميلاد هذا المشروع سعيداً وذلك بوضوح مقتضياته وصفا ء مراميه ومقاصده وسداد رآه وأهدافه وتكامل مبانيه ومعانيه، وهكذا جرت دراسة هذا المشروع سواء بصفة عامة أو على صعيد كل مادة مادة في إطار من التوافق والتراضي بين جميع الأطراف نشداناً للمصلحة العامة واستهداءا بمتواترالتعليمات الملكية السامية حيث تمت الموافقة على التعديلات وعلى المواد بالإجماع.

أيها السادة،

لقد صادقت اللجنة على مشروع القانون القاضي بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية بالإجماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. (تصفيقات)

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد مقرر لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية في نطاق مناقشة هذا المشروع أعطي الكلمة باسم فرق الأغلبية إلى المستشار السيد محمد الحسن النيلو فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الحسن النيلو :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل أمامكم بإسم فرق الأغلبية لعرض رأي وموقف مشروع القانون رقم 12ـ99 القاضي بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية .

في البداية لابد أن نسجل أن إحداث هذه الوكالة وهو تنفيذ لما ورد في التصريح الحكومي بهذا الخصوص ضمن التصور الجديد لحكومة التناوب لمعالجة المشكلات الاجتماعية المتراكمة والتخفيف من حدتها عبرتنويع أشكال التدخل الاجتماعي واستثمار الطاقات وإمكانيات المجتمع المغربي وقابلية للمساهمة في التنمية الإجتماعية.

ونحن نعتقد أن ضخامة المشاكل التي تعيشها بلادنا والعزو الكبير في أهم المجالات الاجتماعية خاصة في العالم القروي يتطلب تجنيد كل طاقاتّ البلاد المادية والبشرية وكل إمكانيات الدولة والمجتمع واعتماد روح التضامن الاجتماعي التي ميزت مجتمعنا خلال قرون مضت.

وفي هذا الإطار فإن وعي الحكومة بأهمية المجتمع المدني وقدرته على الإسهام في التنمية الاجتماعية أمر يستحق التنويه والدعم ونعتبر أن إحداث هذه الوكالة التي تقوم على مبدأ الشراكة مع القطاعات الجموعية والخاصة كما ينص على ذلك تقديم هذا المشروع هو أحد الأشكال الجديدة للتدخل الاجتماعي والتعبير عن هذا الوعي واعتراف صريح بمنظمات المجتمع المدني بدورها المتزايد في كل مجالات حياتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواني المستشارين،

من المؤكد أننا بصدد مناقشة مشروع ذي أهمية القصوى نظراً لما يمكن لهذه الوكالة أن تساهم فيه نفي التخفيف مما يعرفه المجال الاجتماعي من نقص وقد أدركت جميع مكونات مجلسنا أهمية هذا المشروع وهو ما يعكس الإجماع الذي حصل حوله في لجنه التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بعد نقاشات مثمرة وبناءة وتوافق مكونات اللجنة والسيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني.

إن هذه الوكالة ستساهم دون شك في إخراج مجموعات إجتماعية من حالة التهميش والعمل على إدماجها الاجتماعي ودعم الأعمال والبرامج التي تهدف إلى تحسين ظروف السكان الأكثر فقراً سواء عبر التدخل المباشر أو عبر مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص العاملة في حقل التنمية الاجتماعية حيث ستقوم الوكالة بتغطية مشاريع هذه المؤسسات كما هو معمول به في العديد من الدول كمستوى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا حيث أعطت الشراكة مع منظمات المجتمع نتائج إيجابية وساهت في التخفيف من حدة الفقر والعجز الاجتماعي.

وتشير بنود هذا المشروع بوضوح لهذه الشراكة إذ تنص المادة 3 على أنه يمكن أن تقدم الوكالة مساعدتها المالية إما بصفة مباشرة لفائدة المشاريع التي تعتمدها وإما بواسطة جمعيات مصرح بها قانونيا.

كما تشير النقطة السادسة من مهام الوكالة الواردة في المادة 33 إلى تعزيز الطاقات المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية والهيئات العامة التي تسعى لتحقيق الأهداف المرسومة للوكالة بواسطة اتفاقيات يمكن أن تبرمها الوكالة مع الهيئات المذكورة غير أنه لابد أن نلاحظ أن الشراكة ينبغي أن تتجه أكثر إلى إمكانيات الغير المستثمرة لحد الآن مثل المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والدولي والهيئات الغير الرسمية الممثلة للسكان وعدم الاعتماد كثيراً على الشراكة مع الجمعيات المحلية ذلك أن الجماعات التي تتجاوب والمناطق المهمشة الفقيرة ليست لها إمكانيات مالية للمساهمة في مثل هذه الشراكة والمساهمة في تمويل المشاريع التي ستنشأ هذه الوكالة لإنجازها علاوة على كثرة المجالات والجهات التي تتطلب شراكة مع الجماعات المحلية لدرجة قد أصبحت معها وأن كل مشاكل البلاد ستحل عبر الشراكة مع الجماعات المحلية والحال أن ميزانيات أغلب الجماعات في المناطق القروية لاتكفي حتى للتسيير العادي لشؤون الجماعة.

السيد الرئيس،

إننا في فرق الاغلبية نرحب بهذا المشروع ونسانده نظراً لأهميته وضروريته ونظراً لما يمكن أن يستفيد منه مجتمعنا والفئات الفقيرة منه على وجه الخصوص وندعو في نفس الوقت إلى التطبيق السليم لبنود هذا القانون والحرص على الفعالية حتى لا تتحول إلى هيكل أخر بدون حياة وضرورة التوازن بين الجهات في اختيار المشاريع حتى تكون هذه الوكالة فعلا إحدى أدوات التنمية الاجتماعية وتساهم في إنجاز الطموحات الواردة في التصريح الحكومي والمعبر عن طموحات شعبنا وأمتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. (تصفيقات)

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار عن فرق المعارضة.

الكلمة للمستشار السيد اليحياوي، فليتفضل،

وقع تغيير، أقول أصحح الكلمة للمستشار السيد مرون عن فرق المعارضة فليتفضل.

*** المستشار السيد مرون :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

باسم فرق المعارضة أتشرف بإطلاع المجلس الموقر ومن خلال الرأي العام الوطني إلى ما توصلت إليه فرقنا في المعارضة من أفكار وقناعات بأهداف هذا المشروع المعروض على أنظارنا وقد تابعنا مختلف أطوار مناقشته ومناقشة مواده داخل اللجنة من منطلق الاهتمام الذي نوليه لكل عمل يهدف إلى تنمية المجتمع

المغربي والرفع من مستواه المادي والاجتماعي ومن ضرورة استفادة مختلف الشرائح الاجتماعية من الخيرات الوطنية.

إن تعاملنا مع هذا المشروع ليس من باب الانجذاب التلقائي وراء كل تدبير حكومي يجعل من واقع الفقر والفاقة والاحتياج عنوانا، كما أن حرصنا على مناقشة أبعاد وتصورات هذا النص لم تكن من أجل جعل كل تدبير حكومي محل انتقادات دون جدوى بقدرما نرمي إلى تحسين مضمون النصوص وإبعاد مشاريع القوانين عن الإبهام والضبابية وتضخيم النتائج دون مبرر كما كان الأمر بمناسبة تقديم البرنامج الحكومي وكل المغاربة يتذكرون مئات الأبواب التي واعد بفتحها وعشرات الأوراش الكبرى والجذابة التي أكد المشروع على انطلاقها وهاهي تمر الأيام وتنطوي الشهور وتنطوي السنة الأولى لتتبعها الثانية وينطوي ويغيب معها أمال الشباب وطموحه.

لقد تعاملنا مع مقتضيات هذا المشروع بكل تأن وبعد نظر وتقدير عقلاني لنتائجه إنطلاقا من الواقع والتجارب التي تختزنها ذاكرة شريحة الشعب المغربي المعنية بالموضوع والتي اختلطت عليها الحلول وتشابكت وتشعبت أمامها العناوين وتراجعت الثقة، وحل الإحباط والتشاؤم مكان الانفراج ونظرة التفاؤل على إلى المستقبل على مدار سنة ونصف من التغيير الذي كان له عرس القرن.

فلا زال سكان العالم القروي ينتظرون ولازال سكان مناطق الشمال ينتظرون ما تعهدت به وكالة التنمية لهذه المناطق فأية تنمية تحققت؟ وأية آفاق ينتظرها الموطنون بهذه المناطق؟ وكذلك وكالة محاربة السكن الغير اللائق ووكالات ووكالات ووكالات أخرى لا تعد.

ولازال البعض يجتر شعار التنمية المستديمة أو المتواصلة فعلى أي مستوى سيتم تحقيق هذا الشعار؟

إنه من المفارقات العجيبة ألا يتضمن المشروع وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل على هذه الوكالة بكل صراحة داخل المشروع الحكومي إلا بعد أن قدمت فرق المعارضة تعديلا بهذا الشأن علما بأن هذه الوزارة تراجع حساباتها وتبحث عن منفذ الانسحاب من المعركة الاجتماعية الكبرى التي هي رهان سياسي وأساسي وهذا مايؤكد فشل النظريات الجامعية والنظريات الحزبية وهذا مايؤكد من جهة أخرى أن الواقع مفروض ويفرض نفسه يجب أن يتعامل معه بمنطق غير النظريات.

لذلك فإننا في موقع المعارضة نتحلى اليوم بما كان يفتقر إليها البعض بالأمس ومن المنطلق نفسه ننصح الحكومات باستحضار وعي الشعب وذكائه ومراقبته وأستنتاجاته وبالتالي حكمه بعد يأسه.

إننا نتحفض عما ستكون عليه تشكلة مجلس الادارة وكيفية اختيار رئيس الوكالة الذي سيخول له هذا المشروع سلطات واسعة ويتحفظ على الأسلوب الذي تم اعتماده لمراقبة مداخيل هذه الوكالة.

هذه أسئلة وتحفظات عبرنا عليها داخل اللجنة بكل صدق وأمانة ودعما لكل مبادرة من شأنها أن تخدم المصلحة العليا للوطن وترفع من مستوى عيش المواطنين بكل شرائحهم تقدمت فرق المعارضة بتعديلات موضوعية استهدفت إدخال تحسينات عميقة على مقتضيات هذا المشروع ونسجل تجاوب الحكومة وقبولها لجل هذه التعديلات رغم أننا نتحفظ ونتأسف كون الحكومة لن تقبل تعديلات أخرى كان من شأنها أو من شأن قبولها إعطاء أهمية أوضح لمضمون هذا القانون ونتساءل أيضا كيف تتمكن هذه الوكالة من تحقيق ما سبق من المشاريع؟ ومن النجاة من مخاطر البيروقراطية باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؟ كيف ستنجو من خطر التمركز والمركزية؟ وإلى أي حد سيكون إشعاعها عبر مجموع التراب الوطني علما أن الذين يراد التعامل معهم هم أولائك المهمشين والمقصيين والمنعزلين في المناطق النائية من المغرب.

فللاقتصار على تمثليات جهوية أو إقليمية تحت حكم وتأثير المسؤلين بالعاصمة الإدارية سيمكن هذه الوكالة من القيام بأي مبادرة لفائدة من يعانون من انعدام أي نوع من التنمية المرتبطة بحقوق الإنسان كالتعليم والتكوين المهني والتصنيع والإسكان وتوفير الماء الشروب والمسالك الطرقية والمنشآت الثقافية إلى آخره.

وبالنسبة لمساعدة الجمعيات هل سينحصر الأمر في 117 جمعية معترف لها بالمنفعة العامة؟ أم سيستمد إلى الجمعيات الأخرى وعددها حولي 38 ألف جمعية متواجدة في مختلف أنحاء المغرب؟ البعض منها كانت أيضا نذكر التعديلات التي قدمناها على المادة الثامنة حيث جاء المشروع ينص على رئاسة مدير الوكالة للجنة الانتقاء وهو إجراء نعتبره مسا باسقلالية هذه اللجنة وتؤثر سلبا على قرارات الوكالة وعموما نأمل أن تكون هذه الوكالة بالفعل وكالة من أجل محاربة الفقر وتحسين عيش السكان الأكثر احتياجا وأن لا يكون مصيرها كمصير مختلف الوكالات ذات الأهداف الإجتماعية التي تم إحداثها في السابق ووكالة إضافية لـ 41 وزير لا يمكن أن نقول 42 وشكراً.(تصفيقات)

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد لطفي عن الفريق الكنفدرالي :

* **السيد رئيس الجلسة:**

لا يوجد بالقاعة وعليه ننتقل الآن للتصويت على المشروع أي المشروع المتعلق بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية مادة مادة والمشروع يتضمن 18 مادة.

المادة الأولى : الموافقون؟

صادق المجلس بالإجماع.

المادة الثانية : الإجماع .

نعتبر أن المجلس يصادق على مجموع مواد المشروع وعددها 18بالإجماع.

أعرض الآن مشروع النص برمته على التصويت :

ـ الموافقون ؟

صادق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع القانون رقم 12/99 القاضي بإحداثوكالة التنمية الاجتماعية ونهيئ أنفسنا السيد الوزير بهاذ الإنجاز الهام .

وبإذنكم ننتقل إلى المشروع الموالي ألا وهو مشروع تنظيم وتسيير المؤسسات السجنية،

في البداية أعطي الكلمة إلى للسيد وزير العدل لتقديم المشروع، فليتفضل.

* **السيد وزير العدل:**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون المتعلق بتنظيم وتسييرالمؤسسات السجنية كما صادق عليه مجلس النواب.

وإني لأغتنم هذه المناسبة لأحيي من فوق هذا المنبر جميع السادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان الذين ساهموا في إغناء هذا النص القانوني من خلال مجموعة من الأفكار الوجيهة والملاحظات القيمةالتي تم تقديمها والتي سنعمل على بلورة جزء كبير منها في المبادرات التنظيمية اللاحقة وكذلك من خلال سلسلة من التساؤلات والاستفسارات التي تم طرحها والتي أدت إلى مناقشة عميقة أغنت الأعمال التحضيرية للمشروع .

وإني أغتنم هذه المناسبة كذلك، لأنوه بالمجهودات التي يبذلها السادة المستشارون في سبيل البحث عن أنجع الوسائل لتحسين عمل المجلس حيث سجلنا بارتياح كبير حرص السادة المستشارين على تطوير العمل النيابي بما يرسخ مجموعة من التقاليد والممارسات البرلمانية البناءة، يتحقق معها الانسجام بين عمل مجلس النواب وعمل مجلس المستشارين كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة أعزه الله.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن تحسين ظروف الحياة داخل المؤسسات السجنية يشكل جانبا أساسيا من برنامج إصلاح القضاء، فإذا كانت السجون

مراكز للاعتقال والحرمان من الحرية وتنفيذ العقوبة، فإن لها أيضا وظائف أخرى باعتبارها فضاء إعادة التربية والإصلاح والتأهيل، ليندمج السجين في المجتمع بعد انتهاء مدة السجن، وهذا ما يعطي للعقوبة السالبة للحرية بعدها الردعي من جهة، ومفهومها التربوي والإصلاحي والإنساني من جهة أخرى .

ولقد تضمن التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام مجلسكم الموقر التزاما واضحا بتحسين الظروف الإنسانية والمعيشية داخل السجون.

لذا كان من الطبيعي أن تجعل وزارة العدل من تحسين ظروف الحياة داخل سجون نقطة أساسية في برنامج إصلاح القضاء حيث تم التأكيد على أن السجون ليست فقط مراكز للاعتقال بقدر ما هي فضاء لإعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي.

من هذا المنطلق أولت وزارة العدل اهتماماً خاصا بملف السجون حيث بادرت إلى :

أولا، اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تحسين ظروف الحياة داخل المؤسسات السجنية شملت عدة مجالات نخص بالذكر منها تفعيل مقررات اللجنة الوزارية المكلفة بالسجون.

ثانيا، مواصلة العمل قصد توفير البنيات التحتية وضمان الرعاية الصحية والتغذية المتوازنة،

ثالثا، تكثيف برامج التعليم والتكوين المهني والتأهيل الديني داخل السجون.

رابعاً، إتخاذ مبادرات جديدة من إجل إدماج أحسن للسجناء،

خامساً ، الانفتاح على المجتمع المدني.

وتتويجا لهذه المجهودات كان من الضروري مراجعة الإطار القانوني المنظم للمؤسسات السجنية حيث تم استصدار مشروع قانون جديد ينفخ كل المقتضيات المتجاوزة، مشروع قانون متحضر ومتكامل يستجيب للمتطلبات الملحة في هذا المجال ويواكب الطفرة النوعية التي حققتها حقوق الإنسان ببلادنا ويعكس التطورات التي عرفتها الأفكار والتصورات والعقليات في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

يستند مشروع القانون المعروض على أنظاركم اليوم على إطار مرجعي تتلخص مكوناته في ما يلي:

أولا: التوجهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي بمناسبة إنشاء المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان حيث قال حفظه الله :

"ومعلوم أن للموطنين حقوقا حتى من أدينوا في المحاكم يجب أن يكونوا في مأمن من الجوع ومن المرض ومن التعسفات ويجب أن يتمتعوا بصلة الرحم مع ذويهم وأن يتمكنوا من الدواء وزيارة الطبيب بل يجب على النظام القضائي وعلى الدولة أن تحيطهم بكل ما من شأنه أن يمكنهم من الكرامة".

ثانيا: العنصر الثاني في الإطار المرجعي، هي المرجعية الإسلامية وما تقوم عليه من تكريم للإنسان.

والعنصر الثالث هو تشبث المغرب بالقيم الإنسانية والتزامه بمبادئ حقوق الإنسان.

والعنصر الرابع هو تحقيق أكبر توازن ممكن بين إكراهات الهاجس الأمني المرتبط بضوابط تنفيذ العقوبة من جهة وبين متطلبات الهاجس الإنساني لضمان حقوق السجين وكرامته من جهة أخرى.

وبالموازاة مع هذه المكونات الأساسية أخذ المشروع بعين الاعتبار كذلك معطيات أخرى لا تقل أهمية نخص بالذكر منها :

أولا : القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

ثانيا : الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

ثالثا : القانون المقارن والتجارب الأجنبية.

ورابعا : وضعية السجون في المغرب ومتطلعات المجتمع المغربي.

هذا وتجب الإشارة إلى أن المشروع الأولي لهذا القانون قد تم عرضه على أنظار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كما ساهمت

فيه بعض فعاليات المجتمع المدني، وخلال عرض المشروع النهائي على البرلمان قدمت جميع الفرق والهيآت السياسية مساهماتها القيمة والإيجابية الهادفة إلى الرفع من قيمة ومستوى هذا العمل التشريعي الهام الذي نعتمد عليه للنهوض بقطاع السجون بما يوافق التطور الكبير الذي يعيشه المغرب على جميع الأصعدة، فقد جاء هذا المشروع ليغير الموضوع التقليدي للمؤسسة السجنية وليمكن قطاع السجون ببلادنا من قانون يجسد الإرادة في تكريس حقوق السجناء ويفرض إحترامها ومراعاتها ويعمل على تحسين ظروف عيش النزلاء ويرقي بنمط التعامل معهم إلى المستوى الذي يليق بإنسانيتهم ويحفظ كرامتهم، كما جاء هذا المشروع لينظم ويبين بوضوح مسؤولية الإدارة ويأخذ بعين الاعتبار ضرورة الالتزام بالحفاظ على أمن المؤسسة وسلامة المعتقل .

تلكم حضرات السادة، الخطوط العريضة التي يتضمنها مشروع القانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية وهو مشروع سيحقق إن شاء الله تقدما هائلا لما نحن عليه اليوم وقفزة حضارية هامة تجسد جانبا من التطور الإيجابي لحقوق الإنسان ببلادنا وفقنا الله جميعا لما فيه خير الصالح العام، وجعلنا عند حسن ظن راعي مسيرة إصلاح القضاء بالمغرب، جلالة الملك أعزه الله والسلام عليكم و رحمة الله تعالى بركاته.

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكراً لسيد الوزير.

الكلمة لسيد مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المستشار السيد مولاي إدريس العلوي لتقديم العرض الذي أعده بإسم اللجنة فليتفضل.

***السيد مولاي إدريس العلوي:**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم للمجلس الموقر تقدير التي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع القانون تحت رقم 98/23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية وأرفع إلى علم المجلس الموقر أن الجلسة تدارست مشروع القانون المذكور الذي أحيل عليها من قبل مجلس النواب حيث استمعت في البداية إلى السيد عمر عزيمان وزير العدل الذي قدم عرضا قيما تطرق فيه إلى أن المشروع يندرج في إطار برنامج إصلاح القضاء ويهدف إلى تحسين ظروف الحياة داخل السجون وتكثيف برامج التعليم والتكوين المهني والتأهيل الديني من أجل إدماج أحسن للسجناء.

كما أن المشروع يأخذ بعين الاعتبار تشبث المغرب بالقيم الإنسانية وإلزامه بمبادئ حقوق الإنسان وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها.

وأضاف السيد الوزير أنه أصبح من الضروري مراجعة الإطار القانوني المنظم للمؤسسات السجنية وقد تم عرضه على أنظار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما ساهمت بعض فعاليات المجتمع المدني في إغناء هذا المشروع الذي ارتكز على ثلاث محاور رئيسية :

أولا : عقلنة وتنظيم الفضاء السجني.

ثانيا : تغيير المنظور التقليدي للمؤسسات السجنية

ثالثا : الحفاظ على أمن المؤسسات وسلامة وكرامة المعتقلين.

وإثر عرض السيد الوزير تدخل عدد من السادة المستشارين فأبدوا عدة ملاحظات وتساؤلات صبت حول مشاكل هذا القطاع وتمت المطالبة ببذل أقصى الجهود لتجديد بلورة هذا المشروع على أرض الواقع الذي سيكون له الصدى الطيب لدى المواطنين بصفة عامة وأسر المعتقلين بصفة خاصة.

وبهذه المناسبة، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة المستشارين على مشاركتهم ومساهمتهم في إغناء المناقشة الفعالة وإثارتهم لمختلف القضايا المرتبطة بقطاع العدل والحوار الصريح والبناء من أجل الوصول إلى المبتغى وإلى الهدف، كما أغتنم الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير العدل والسيد المدير العام لإدارة السجون على ماقدمه للجنة من توضيحات شافية

وأجوبة موضوعية حول تساؤلات السادة المستشارين وتجدون السيد الرئيس ضمن هذا التقرير عرض السيد وزير العدل، عرض السيد المدير العام لإدارة السجون، ملخص المناقشة وأجوبة السيد الوزير، تقييم أبواب المشروع، ونص مشروع القانون 98/23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

وفي الأخير طرح المشروع المذكور على التصويت وصادقت عليه اللجنة بالإجماع، شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكراً للسيدمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

نفتح باب المناقشة لأعطاء الكلمة لأول مستشارمسجل وهو المستشار السيد عبد الرحمان أوشن باسم فرق الأغلبية فليتفضل.

* **المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:**

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

والسيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أعرض أمامكم وجهة نظر فرق الأغلبية بمجلس المستشارين بخصوص مشروع قانون رقم 98/23، المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية .

وأريد في بداية هذا التدخل أن أتقدم بالتهاني الصادقة لحكومة الإصلاح والتغيير على الحيوية والنشاط الذي أبانت عنه منذ توليها مسؤولية تسيير شؤن البلاد حيث ما فتئت تستغل كل الإمكانيات المتاحة لتجسيد وتفعيل مضامين التصريح الحكومي الغني بالالتزامات السياسية والأخلاقية للنهوض بأوضاع المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل جلستنا العمومية هذه أصدق مثال على ذلك فقد أحالت الحكومة على البرلمان منذ مدة مشروع القانون المتعلق بتنظيم وتسيير السجون ببلادنا، وبعد مصادقة مجلس النواب، وبعد الدراسة التي خصصها له أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسنا الموقر، ها نحن نعقد هذه الجلسة اليوم للتصويت على هذا المشروع البالغ الأهمية والذي يستند إلى مرجعيات منسجمة ومتناسقة وله أهداف واضحة، وقبل كل ذلك فهو يأتي تجسيدا لالتزام سياسي ووفاء بعهد تضمنه التصريح الحكومي والمتمثل في العمل على تحسين ظروف العيش والحفاظ على الكرامة داخل السجون.

إن مشروع القانون المعروض على أنظارنا اليوم هو مشروع مجدد ومنفتح على التطور جاء لعصرنة التشريع المغربي في مجال تسيير وتنظيم المؤسسات السجنية الذي يعود إلى العقد الثاني والثالث من هذا القرن وتحكمت في إصداره آنذاك مصالح وخلفية الإستعمار الفرنسي فظهير :26 يونيو 1930 المنظم لمصلحة السجون المخصصة للاعتقال الجماعي وقبله ظهير 11 أبريل 1915 المنظم للسجون، أصبحت متجاوزة بحق ليس فقط بفعل فارق الزمن والتحولات الكبرى التي عرفها المجتمع المغربي على مختلف الأصعدة بل أساسا لكون بلادنا قد تمكنت من أن تصنع تجربتها الخاصة في مجال الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الأساسية للمواطن والتي وصلت إلى حد التزام الدولة بذلك بنص دستوري وهذا المعطى أي الالتزام بذلك عن طريق نص دستوري كاف لوحده ليجعل من إعادة النظر في الآليات والمؤسسات المعنية بتنفيذ السياسة الجنائية بما ينسجم وشروط المرحلة الراهنة ضرورة لامحيد عنها.

إننا في فرق الأغلبية إنطلقنا في تقييمنا الإيجابي لهذا المشروع من بعض الخصوصيات التي تميزه والمستجدات الإيجابية التي أتى بها والآفاق التي يفتحها في مجال تطوير وضعية حقوق الإنسان ببلادنا.

إن هذا المشروع بما يميزه من تجديد ومايتضمنه من قواعد تهدف الحفاظ على كرامة السجناء والتطبيق الايجابي للعقوبة السالبة للحرية انطلاقا من أحدث النظريات في علوم القانون الجنائي على أساس المساعدة على الإدماج وليس الانتقام وتفريد

العقوبة والعناية بالسلامة الصحية الجسدية والنفسية للنزلاء والحرص على سيادة مبدأ المشروعية في تطبيق العقوبات وغيرها تجعل منه مشروعا يفتح الباب أمام مزيد من التطور وتكريس مبدأ الحق في الكرامة سواء كان المواطن معتقلا أو حراً طليقاً .

السيد الرئيس،

لقد استند مشروع القانون على مرجعية منسجمة سبق أن أشار إليها السيد الوزير وهي تتمثل في التوجيهات الملكية السامية التي تعبر عن فلسفة جلالة الملك في مجال حقوق الإنسان وحرص جلالته على تمتيع المواطنين بالحقوق الأساسية في التغذية والتطبيب والترفيه خاصة عندما يتعلق الأمر بمواطنين يقضون فترة من حياتهم في المؤسسة السجنية ، كما أن التراث الإسلامي القائم على تكريم الإنسان مهما كانت الوضعية الاجتماعية التي يحياها شكل كذلك إحدى المرجعيات الأساسية لهذا المشروع ومن جهة أخرى فقد اعتمد المشروع القيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا حيث أخذ بعين الاعتبار القواعد النموذجية لمعاملة السجناء والتزامات المغرب في إطار الاتفاقية سوى العهود الدولية التي صادقت عليها الدولة المغربية أو التي انضمت إليها دون أن يغفل أيضا الاستفادة من التجارب المتقدمة لبعض الدول وما يزخر به القانون المقارن من اجتهادات.

إن هذه الإرادة الواضحة لأنسنة السجون والحفاظ على كرامة السجناء تحكم فيها هاجس مزدوج يتمثل في مراعاة واقع المجتمع المغربي ووضعية السجون ببلادنا من جهة، ومراعاة التوازن بين إكراهات تحقيق شروط الأمن اللاصقة بتنفيذ العقوبة وضمان كرامة السجين والحفاظ على تواصلهم مع العالم الخارجي من جهة أخرى.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن صواب المنطلقات التي اعتمدها المشروع كمرجعيات ساعدت على بلورة نص متكامل إلى حد بعيد يقوم على تنظيم جديد لقطاع السجون وفق منهجية عقلانية تتمثل في إعادة تصنيف السجون والمهام المسندة إلى كل صنف، فتحقيق هدف إعادة الإدماج كمبتغى نبيل للسياسة الجنائية يقتضي تخصيص مؤسسات خاصة لتنفيذ العقوبة ومؤسسات خاصة بالمعتقلين احتياطيا والمعتقلين في إطار الإكراه البدني أو أولئك المحكوم عليهم بعقوبة قصيرة الأمد، والقواعد الأساسية للنظريات الحديثة في مجال تطبيق العقوبة السالبة للحرية تتطلب كذلك الفصل بين أصناف المعتقلين داخل المؤسسة الواحدة وتحديث نظام خاص للأجنحة المخصصة للنساء والأحداث وصغار الجانحين.

ومن أجل توفير كل شروط التطبيق السليم لقاعدة تفريد العقوبة فقد روعي ضرورة إيداع السجناء في مؤسسات تتناسب ووضعيهم الجنائية مع مراعاة محل سكنى عائلات السجناء لتخفيف العبء عليهم وضمان صلة الرحم وتواصل السجين مع العالم الخارجي عموماً.

إن المستجدات المهمة لمشروع القانون هذا، تتمثل كذلك في ضبط عملية الاعتقال والحالة الجنائية من خلال الالتزام بتقييدات ومسك سجلات خاصة تراعى فيها شكليات قانونية محددة ولتعزيز كل هذه الضمانات فإن المشروع قد رطب جزاءات تأديبية وجنائية على إخلال مسؤولين عن المؤسسات السجنية بهذه الالتزامات القانونية حفاظا على مبدأ الشرعية وضمانا لحقوق النزلاء وتحصين كل ذلك بمراقبة السلطة القضائية لعملية الاعتقال وشروط تنفيذ العقوبة.

لقد أدت الرغبة في إعادة صياغة دور جديد للمؤسسة السجنية بشكل يتجاوز المنظور التقليدي وينسجم مع طبيعة المرحلة التي تجتازها التجربة المغربية إلى إقرار قواعد قانونية تسهم في جعل السجون فضاءات للإصلاح والتربية والتأهيل لإعادة الإدماج الاجتماعي ويتجلى ذلك واضحا من خلال الحفاظ على علاقة المعتقل بالوسط الاجتماعي والعالم الخارجي عن طريق ضمان الحق في الزيارة والمراسلة وإفراد مقتضيات خاصة بزيارة الدفاع حفاظاً على سرية العلاقة والتخابر بين المعتقل ودفاعه وكذلك فتح السجون في وجه الفعاليات المدنية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي والحقوق وضمان الحق في الاعلام والحق في التمارين الرياضية والجولات في الهواء الطلق بل وإمكانيات منح السجناء الذين قضوا نصف العقوبة

رخصا للخروج لا تتعدى عشرة أيام بمناسبة الأعياد تسهيلا لإعادة إدماجهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن المنهجية التشاورية التي اعتمدتها الحكومة لصياغة هذا المشروع قد ساعدت على تضمينه آراء وتصورات واجتهادات مختلفة أضفت على النص صبغة العصرنة والتجديد وهو من دون شك الأسلوب الذي سيستمر في إنجاز الإصلاحات المنتظرة في مجالات القضاء والعدالة بصفة عامة لذلك وتأسيسا على ما تقدم نعلن عن تصويتنا لفائدة هذا المشروع. شكراً سيدي الرئيس شكراً إخواني المستشارين. (تصفيقات)

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد السلامي عن فرق المعارضة فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد السلامي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفرق المعارضة في إطار مناقشة القانون عدد 98/23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، وأود بهذه المناسبة أن أسجل بهذا الشأن أن هذا القانون يعتبر مبادرة طيبة لا يمكن إلا أن نثمنها في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا مما يدعو إلى تحديث القوانين والأنظمة المعمول بها في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات السجنية التي أصبح من الضروري أن ينظر إليها بمنظور جديد.

وفي ضوء الواقع الذي يعيشه المجتمع المغربي خصوصا إذا علمنا أن هذا القانون جاء ليعدل قانونا يعود تاريخه إلى العهد البائد الذي كانت بلادنا تئن فيه تحت وطأة الاستعمار الغاشم.

والواقع أن إرادتنا تلتقي مع إرادة الحكومة في إطار جماعة من التوجهات الملكية السامية التي شكلت المرجعية الأساسية لهذا القانون إلى واقع ملموس.

تلكم التوجهات النيرة التي ضمنها الخطاب الملكي البالغ بمناسبة إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تلتقي فيه الآراء من مختلف الآفاق لصياغة الاقتراحات البناءة لدعم دولة الحق والقانون.

وفي هذا السياق، جاء هذا القانون ليترجم طموحاتنا جميعا في مجال الدفاع عن حقوق السجناء والسهر على تطبيقها في جو تطبعه الشفافية وتصان في كرامة السجين مهما كانت الظروف والأحوال التي فرضت عليه الإقامة في المؤسسة السجنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

كثيراً ما تقترن الإقامة في المؤسسة السجنية في الأذهان بالعيش في فضاء يسود فيه الزجر والعقاب بدل العطف والحنان باعتبار السجين مجرما لا سبيل إلى إصلاحه إلا بتشديد الخناق على حريته.

والواقع أن العالم المتحضر قد تجاوز هذا المنظور حيث حول المؤسسة السجنية إلى أداة للإصلاح وإعادة إدماج السجناء في المجتمع بل وتأهيلهم لممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي عبر برنامج التكوين والتثقيف الملقن لهم داخل المؤسسات السجنية.

وكم من سجين أتم دراسته الثانوية والجامعية بتفوق، وكم من سجين تحول إلى مبدع في المهارات اليدوية والصناعية من خلال برنامج التكوين المهني داخل المؤسسة السجنية.

ومن هنا تتجلى الثقافة الجديدة التي ينبغي أن تسود في مجتمعنا علما أنها ليست وليدة اليوم بل هي نتاج تجربة طويلة

توجهت بما أقره المنتظم الدولي في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا وانخرطت بدورها في ركب الدول التي تتشبث بالتعاليم الإنسانية وتلتزم بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المحترمين،

إن أهمية المشروع، ومطابقته للمستجدات التي عرفتها بلادنا في مجال تطوير مفهوم حقوق الإنسان دفع أعضاء فرق المعارضة أن يدرسوا مضمونه بتمعن وتدبر.

وقد سجلنا في هذا المضمار عدة ملاحظات واقتراحات نرجو أن تساهم في إثراء النص من خلال المراسيم التطبيقية التي ستتخذها الحكومة في هذا المضمار وقد توفى المتدخلون في هذا الإطار تحقيق المزيد من المكتسبات في مجال تحسين الظروف المعيشية داخل السجون وتغيير المنظور التقليدي للمؤسسات السجنية وتحديد مفهوم السياسة العقابية.

وفي هذا الإطار فإن فرق المعارضة تقترح وبإلحاح على ضرورة :

أولا : تكوين الأطر المشرفة على تسيير المؤسسات السجنية حتى تتمكن من أداء واجبها في أحسن الظروف وأيسرها ومواكبة المستجدات في هذا الصدد.

ثانيا : التركيز على الجانب الروحي من المشروع التثقيفي والتأهيل المهني داخل المؤسسات السجنية.

ثالثا : ضمان التغطية الصحية للمعتقلين.

رابعا : التخفيف من الضغط والاكتظاظ وأقول الاكتظاظ داخل السجون.

خامسا : تكثيف العمل الثقافي والترفيهي داخل المؤسسة السجنية لرفع المعاناة النفسية على النزلاء.

سادسا : تبسيط مسطرة زيارة المعتقلين من طرف ذويهم الذين يتكبدون المشاق لتحقيق هذه الرغبة خصوصا إذا كانت هذه المؤسسة السجنية بعيدة عن مقر سكنى الزائر.

وأخيرا دراسة إمكانية توفير دخل قار للسجين خلال مدة اعتقاله داخل المؤسسة السجنية يمكن أن يستعين به بعد خروجه منها للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الذي ينتمي إليه.

هذه الاقتراحات أثيرت على سبيل المثال لا الحصر نظرا لكون المشروع قد نوقش على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالقدر الكافي من الشمولية والتركيز مما يعفي من الدخول في التفاصيل والجزيئات في هذا المجال.

وباسم فرق المعارضة أثمن هذا المشروع الذي شكل أرضية للنقاش الجاد والمثمر نأمل أن تأخذ الحكومة بالاقتراحات والتعديلات التي عدلنا عن تقديمها في هذا الشأن نظرا لتفهمنا لأهمية المشروع وللظرفية التي قدم فيها بمجلسنا الموقر معلنين في ذات الوقت عن استعدادنا الدائم للمساهمة في إنجاح كل عمل بناء وكل إصلاح في المؤسسة القضائية التي نعتبرها إحدى الركائز الأساسية لتدعيم الشعوب وازدهارها وهو ما نسعى إليه تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته . (تصفيقات)

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار .

في ختام هذا المناقشة أعطي الكلمة للسيد المستشار محمد الفلحي عن الفريق الكنفدرالي فليتفضل.

*** المستشار السيد محمد الفلحي :**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكنفدرالي لمناقشة القانون رقم 98/23 والذي يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

ونعتبر في الفريق الكنفدرالي أن أي إصلاح يستهدف الاهتمام بالقضايا التي تهم حقوق الإنسان والتي تحسن الأوضاع سواء في حياته العادية أو داخل السجن هدف إيجابي ونبيل خصوصا وأن

السجن هو مكان لإعادة التربية قصد الإدماج من جديد في المجتمع، حيث لا يجب اعتباره فقط مكانا للقهر وسلب الحرية وإنما إطار لترشيد مجموعة من الناس دفعتهم أو ضاع معينة ليكونوا وراء قضبان السجون.

ونعتبر في الفريق الكنفدرالي أن إيجابية وإصلاح أوضاع السجون تتأسس على إصلاح المساطر القانونية الأخرى وذلك لإدخال تعديلات جوهرية عليها ملائمة لبعض منها مع التطورات التي عرفها ويعرفها المجتمع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المحترمون،

يجب الإشارة إلى أن الفريق الكنفدرالي في لجنة العدل كان دائما الحضور باش يساهم على حسب الامكانيات ديالو المتواضعة أنه في الاصلاح نتاع كل التعديلات الإصلاح في ما يخص القضاء لأن بالنسبة لنا كما على الجميع أن العدل له هو أساس كل استقرار في البلاد، وأن من أهم القضايا اللي ضمن هاذ الاستقرار، هاد العدل، هو الشغل وأن البلدان اللي تيصلاح فيها القضاء وتيتوفر فيها الشغل للمواطنين هي الآن البلدان المتقدمة فمعنى منخفوش ومانزعجوش من الإصلاحات ولا سيما فيما يخص العدل.

وهنا أنه تنعتبرو بأنه هذه الإصلاحات، هذا القانون هذا، تنظيم لتينظم وتيسير المؤسسة السجنية هو إصلاح مهم جدا، لكن الاكتظاظ ما غاديش يجعلو يكون غدي يكون كيلا تلعبو العشايش، لأنه باش نصلحو تكون المساحة والمساحة حتى لواحد النهار كي غادي يصبح المغرب أنه إلا ماكانشي واحد الأسباب اللي تتجذب الناس للسجن وتتجعلهم يتلقي عليهم القبض متحيداتش معناها غادي يولي عندنا إسمه سجون كبار نزيدو من موظفي السجن وغادي نتمو معناه الاصلاح خصو يكون من الأصل توفير للشغل توفير المدرسة توفير التطبيب خارج السجن تيبقى السجن تتولى حالة من الحالات اللي هي استثنائية بالنسبة للمجتمع.

وهنا تنتفقو مع جميع الإخوان اللي طرحو قضية الاكتظاظ لأن الاكتظاظ ميمكنلوش يصلح، مايزيد إلا... دائما خص الإصلاح وخص ناقاشو الإصلاح، إلا أنه لا حظنا في الزيارة الأخيرة اللي قمنا بها مع الاخوان المستشارين للسجن ديال سلا لاحظنا بأنه كاين إصلاح، إصلاح كبير اللي حنا تفاجئنا بهاذيك الإصلاحات اللي كاينة. وهذا القانون هو اللي جعل هذا الإصلاح يتحقق.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نؤكد كذلك على فهمنا وتمثلنا ككنفدراليين بأن إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الحريات العامة والحريات النقابية في دولة الحق والقانون المتعارف عليها دوليا والتي تعادل بين الحق والواجب، الحق في الشغل والواجب الوطني اللي تيستدعيه أي الوطن باش المواطنين يخدمو الوطن ديالهم، هو السبيل لتحقيق الحلم ديالنا وحلم كل المغاربة بالعيش الكريم في بلد لا يوجد به .

تنتمناو منها مايتواجد لا سجان ولا سجين، كما بالمناسبة وحنا مقبلين على الاحتفال بعيد الشباب اللي هو تيزامن عيد ميلاد صاحب الجلالة نصره الله تنتمناو باش العفو هذه المرة يكون أوسع وأشمل وتكون للجلالة ديالو أنه يشمل ، يعطي الأمر ديالو أنع باش يشمل الشباب الشباب المعتقل الأسباب اللي جعلته عرضة باش يتلقى عليه القبض .

وبهذه المناسبة باسم الفريق الكنفدرالي تنحيي جميع الإخوة المتدخلين كما تنوهو وتنعتزو بهذا القانون اللي تينظم الجانب الأسود في كل مجتمع وتترفعو أحر تهانينا بمناسبة عيد شباب صاحب الجلالة نصره الله. والسلام عليكم.

(تصفيقات)

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

بهذا التدخل قد أنهينا مناقشة المشروع وأقترح على المجلس الموقر أن نشرع في عملية التصويت على المشروع مادة مادة. والمشروع يتضمن : 141مادة.

المادة الأولى :

صادق المجلس بالإجماع وأعتقد أن المجلس يصادق بالإجماع على مجموع مواد هذا المشروع .

وأعرض مشروع النص برمته على التصويت :

- الموافقون؟

صادق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع القانون رقم 98/23 الذي يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

نهنئ كذلك أنفسنا والسيد وزير العدل على هذه الإنجاز الهام وقبل رفع الجلسة لا بأس أن أخبر المجلس الموقر بمواعيد الجلسات المقبلة نظرا لكون الحكومة الموقرة ترغب في أن يتدارس البرلمان بغرفتيه بعض النصوص التشريعية واعتبارا كذلك لمتطلبات تداول النصوص بين الغرفتين فإن مجلس المستشارين سيكون مطالبا بتأجيل موعد الاختتام إلى الأسبوع المقبل بحول الله وبالضبط يوم الخميس 15 يوليوز على الساعة 10 صباحا، حيث ستتم دراسة جميع المشاريع الجاهزة وتكون الجلسة الختامية مباشرة بعد هذه الدراسة.

إلى ذلك الحين بطبيعة الحال لنا موعد هذا الزوال مع الأسئلة الشفهية في الساعة الثالثة، كما لنا موعد مع آخر جلسة في هذه الدورة للأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء للأسبوع المقبل.

وأعتقد بأنه بهذا التنظيم سيتمكن السادة المستشارون من المشاركة في الأعياد المجيدة لعيد الشباب ونضم صوتنا إلى الأخ الذي تناول الكلمة بعد قليل لتقديم أحر التهاني إلى السدة العالية بالله أعاد الله هاذه الأعياد على سيدنا المنصور بالله بالصحة والعافية وطول العمر شكراً للجميع. ورفعت الجلسة.